

اي هذه الخليلات واما في الشرطيات فانه كان الحكم **قوله** والاولوناء
وقد احوال الخاصلة المقدم بحسب اجتماع مع الامور الممكنة ان اجتماع
معها وان كانت محالة في نفسها فاذا قلت كلما كان زيد انسانا كان
حيوانا فمعناه ان لزوم حيوانية زيد للانسانية ثابتة مع كل وضع
ويكبر ان يحاب مع انسانية زيد مع كونها قايما او قاعدا او كائنا
او ضاحكا او كونه الشمس طالعة او غير طالعة التي غير ذلك **قوله**
التي غير حاصرا اي تفيد القضية التي الشخصية والمحصورة
والمهجلة غير حاصرا عدم ذكر الطبيعية فيه مع انها قضية حملية
حكم فيها بشيئ مفهوم لغيره كقولنا الانسان نوع من الحيوان
حيث **قوله** القضية المستقلة في العلوم والشخصية قد يستعمل
في الاستنتاج وان كان قليلا فلذا ذكرها **قوله** لا ترد او عكسا
اي شيئا وعدنا **قوله** في زمان منتشرة اي في زمان ما اي في بعض
الازمنة الغير المتعين **قوله** كعكسه اي قولنا ان كان النهار جوهريا
فالشمس طالعة **قوله** ومنه التضاد اي مما يكون المقدم والتالي
معلوم علم واحد وهو التولد بينهما في هذا المثال واما ان لا
يكون كذلك اي لا يكون الحكم بالاقصال فيها متباينا على الاقضاء
سواء كان هناك اقضاء في الواقع اوله يكون فلا حاجة الي
تاويل عدمه الا قضا بعدم العلم به لردع اليراد الذي **قوله**
ولا يفيق بالاقضاء والذلل نظر ان المراد بالاقضاء في هذا المقام

عدم

عدم الانفكاك بان يكون احدهما ملزوما للاخر لا عدم الانفكاك كيف
ما انتقوا وان لم يكن احدهما ملزوما للاخر على شئ مما لا يتفرع في التسمية
وهذا الاقضاء انما يتحقق بين العلة والمعلول وبين معلولي علة واحدة
ولا يتحقق بين معلولي علمين متغايرين عما لا يخفى وكوة ناطقة انسان
وناحية الحمار كذلك محل بحث **قوله** اعياه الدائمة اع من الضرورية الدائمة
قضية يكون نسبة المحمول الى الموضوع فيها ايجابا او سلما عدم العلم
بها وعدم ملاحظتها به ان كل مادة يوجد فيها التام توجد فيها بالضرورة
وهي استحالة الانفكاك بينهما كقولنا دائما او بالضرورة كل انسان حيوان
ودائما او بالضرورة ان شئ من الانسان يحج وتوجب اليراد ان دوام
ثبوت المحمول للموضوع كونه ممكنا معقول لعدة دامة فيكون
ذلك الثبوت ضروريا فلما حصل الدوام حصل الضرورة فلا يكون
الدائمة اع من الضرورية وتقرير الجواب ان المراد بعدم اعتبار الضرورة
في الدائمة عدم العلم بها وعدم ملاحظتها كعدمها في نفس الامر علم
ان النسبة الاربعة متحققة بين القضا باوجب صدورها وتحققها
لما يجب حملها على شئ كما عرضت في موضعه فحق اجماع الدائمة مع الضرورية
ان كل مادة تصدق فيها عدم العلم بها وعدم ملاحظتها به كل مادة موجودة
فيها التام توجد فيها الضرورية الدائمة تصدق فيها الضرورية وتوجد فيها
كلما دة تصدق فيها الحكم بنسبة المحمول الى الموضوع بالضرورة تصدق
فيها الحكم بنسبة اليه بالدوام ووجوده وليس كل مادة تصدق فيها الحكم
الضرورية

عطلت المساواة ٢

قضية فيها الضرورية
تصدق فيها الدائمة ايضا
تصدق فيها الدائمة تصدق
فيها الدائمة تصدق فيها
الضرورية